توجّهاتٌ جديدة لإعداد "خيول" جديدة لجرّ عربة المشاريع الأميركية الإسرائيلية

في اعقاب زيارة "التأمل" التي قام بها ميرفي غداة انهيار "الترتيبات" الخاصة بتعيين لجان بلدية في بعض مدن الضفة الغربية ، ووقف التنسيق بين القيادة الرسمية والنظام الاردني ، سافر ، غورن، منسق شؤون المناطق الى الولايات المتحدة وسط ضجة دعائية بانه يحمل معه مشاريع "لتطوير الضفة والقطاع" تبلغ تكاليفها ٥٠٠ مليون دولار ،وفي حينه اعلن، رابين، المسؤول عن غورن ان حكومته لا تمانع في "التطوير" واقامة "المشاريع الاقتصادية" شريطة ان لا يؤثر ذلك على "الامن وعلى الاقتصاد الاسرائيلي" .

ومن هنا يمكن معرفة الاتجاه الذى ستتخذه عمليات "التطوير" اذا كانت هناك عمليات تستحق ان توصف بهذا الاسم .

ومع ذلك فان المغزى السياسي لهذا التوجه هو الذى يستأثر باهتمامنا . لا اننا نعارض التطوير من حيث المبدا ، ولكن لاننا نستند الى تجربة معروفة وهي ان اى "تطوير" لا بد ان يخدم سياسات ومصالح الجهة التي تقوم عليه.

وهذه الحقيقة تتجلى في بروز الدعوة الاميركية المؤيدة من قبل الاطراف الاخرى المشاركة في التحرك "لتحسين شروط الحياة" في الضفة الغربية وقطاع غزة ، جنبا الى جنب مع شعار "انقاذ ما يمكن انقاذه" ، و"الارض مقابل السلام" في الجانب العربي من التحرك المشترك ، وظهور مشروع بيرس لما اسماه "توسيع الادارة البلدية" ، وتطبيق مشروع الادارة الذاتية .

وبغض النظر عن مدى التنسيق او الصلة بين هذه المشاريع المطروحة من قبل اطراف مختلفة الا انها جميعا تتفق على استبعاد قيام دولة فلسطينية مستقلة ، والاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، والاستعداد للمساومة حول الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ولم يخف المسؤولون الاميركيون والاسرائيليون غايتهم من وراء طرح شعار "تحسين شروط الحياة" في الضفة والقطاع. بل قالوها بصراحة وهي تعزيز مواقع "المعتدلين" . وكانت خطة التنفيذ تعتمد على اضافة الدعم المالي الاميركي والادارى الاسرائيلي الى الدعم المالي والسياسي والادارى الذى يتلقاه هؤلاء "المعتدلون" من شرقي النهر.

لكن هذه الخطة لم تلبث ان اصطدمت بعقبات في مقدمتها ان الفئة الاجتماعية التي كانت موجهة لها برهنت ، كما دلت على ذلك انتكاسة عملية التعيين للبلديات ، انها ضعيفة وغير قادرة على انجاز المهمة التي كانوا يتوقعونها منها في عواصم التحرك وخاصة في واشنطن وتل ابيب .

وقد زاد من هذا الضعف والارتباك في اوساط هذه الفئة انهاء الملك حسين للتنسيق مع القيادة الرسمية للمنظمة وما ترتب عليه من تاثير سلبي على مستوى التنسيق بين طرفي التحرك المشترك في الاراضي المحتلة.

وقد عكس هذا الواقع اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي في انتقال تفاؤله بعد خطاب الملك حسين حيث دعا اى خمسة اشخاص او اكثر من سكان الاراضي المحتلة الى التفاوض، الى درجة التشاؤم حينما صرح، قبل ايام ، بعدم وجود مؤهلين للتفاوض في هذه الاراضي .

في هذا الاطار يمكن الاستنتاج ان شعار "تحسين شروط الحياة" في الضفة والقطاع قد جرى بعض التعديل على اتجاهه. فذهاب "غورن" للتباحث مع وزارة الخارجية الاميركية حول شؤون الضفة والقطاع، واعلان المصادر الاسرائيلية عن انه سيقوم بجمع التبرعات لخدمة الشعار المذكور يتضمن دلالات سياسية هامة . منها ان الولايات المتحدة بتباحثها مباشرة مع غورن تعزز اعترافها بالمؤسسة الاحتلالية القائمة ، خلافا لما كان عليه الحال في السابق حيث كان التباحث يجرى مع الحكومة الاسرائيلية. ويزكي هذا الاتجاه موافقة الحكومة الاميركية على ان يقوم "منسق شؤون المناطق" غورن بجمع التبرعات مع ما في هذا من دلالة على تكريس "الحكم العسكرى الاسرائيلي " كعنوان لاية مساعدة يراد تقديمها لسكان الضفة والقطاع، وعلى اضفاء طابع "فاعل الخير" على سلطات الاحتلال امام الراى العام الاميركي والاوروبي الغربي .

لكن الامر الاكثر خطورة هو المحاولة الاميريه الاسرائيلية لاستدراج الامم المتحدة للتعامل المباشر مع "منسق شؤون المناطق".

ان هذا التوجه من قبل السلطات الاميركية والاسرائيلية ينطوى على مغزى سياسي هام . وهو ان هذه السلطات ، دون ان ترفض فكرة التعاون الاردني معها، لخدمة ما تسميه "تحسين شروط الحياة" في الضفة والقطاع ، تسعى من خلال هذا التوجه الجديد الى تهيئة اوضاع وشروط لتطبيق مشروع الادارة الذاتية من طرف واحد بواسطة "تموبل" ودعم مواقع تلك الاوساط المرتبطة مباشرة بها والتي تكون، اقل تاثرا، بالتطورات العربية او الراى العام الفلسطيني في الداخل والخارج ، ومن هؤلاء "البيروقراطية الجديدة" العربية في اجهزة الحكم العسكرى الاسرائيلي وحوله الذين يتوقع ان يؤدى وضع اموال "للتطوير" تحت تصرفهم الى زيادة نفوذهم ، والى تهيئة وضع يتمكنون ، خلاله، من قبول بعض المناصب الادارية التي يشغلها ، في الوقت الحاضر، ضباط اسرائيليون وفق ما ذكر عن تطبيق مشروع الادارة الذاتية ، بالتدريج ومن طرف واحد.

ان اصحاب هذه الخطة يراهنون ، ايضا، على المصاعب المالية الفعلية او المصطنعة

بشير البرغوثي

التي تواجهها بعض المؤسسات الكبيرة التي توسعت اعتمادا على دعم اللجنة المشتركة، ودول الخليج وغيرها، ثم تقلص هذا الدعم لاسباب حقيقية او مصطنعة . كما يراهنون على شعار "الفصل بين السياسة والخدمات" الذى جرت تعبئة اوساط جماهيرية واسعة به في السنوات الاخيرة ، والذى يمكن بموجبه تبرير قبول "الدعم" من اى مصدر كان باسم ضمان "استمرارية" الخدمات التعليمية والصحية وغير ذلك للسكان.

ومن هنا يمكن الاستنتاج ان فترة "التأمل" التي قال عنها ميرفي كانت في الحقيقة البدء بتنفيذ خطة سياسية باسم "الدعم الاقتصادى" في محاولة للامساك بـ "مفتاح سياسي" للضفة والقطاع لا تشترك مع اسرائيل واميركا في الامساك به اطراف اخرى، ولا يكون عرضة للتاثيرات الخارجية كما حصل في المحاولة السابقة . ولكنهما تتركان الباب مفتوحا لهذه الاطراف لتنضم الى هذه المحاولة وفق الشروط الاميركية الاسرائيلية وحسب مواصفات الحل الذى تخططان له وهو الادارة الذاتية .

ان مغزى كل هذا، يجب ان ينبه اولئك المتشبثون بالاعتماد على المشاريع الاميركية الى المخاطر التي يجرها هذا التشبث على القضية الوطنية .

الصراع داخل حزب "حيروت" الاسرائيلي

بين "ماركوس الجديد" و "مجموعة المجرمين"

تخلل انعقاد مؤتمر حزب حيروت اليميني المتطرف في اسرائيل استخدام قادته للعديد من الاوصاف والنعوت والتهم المتبادلة . وكان هذا المؤتمر قد انفض قبل ان يبدأ وبدون اتخاذ اى قرارات.

وقد وصلت الامور بمندوبي هذا المؤتمر الى اشتباكات بالايدى والكراسي ،بالاضافة الى المشادات الكلامية . وفي آخر ليلة لم يتمكن اسحق شامير حتى من القاء كلمته اذ قطعت اسلاك مكبرات الصوت وتم الاستيلاء على المنصة وعزل رئيس المؤتمر الوزير الاسرائيلي موشيه قصاب الذى انتخب لهذا المنصب في اول يوم.

وعن المعسكرات المتنازعة داخل هذا المؤتمر تحدثت وسائل الاعلام عن معسكر شامير – ارنس من جهة ومعسكر شارون – ليفي من جهة ثانية.

لقد تصعدت الاجنحة المتصارعة داخل حيروت نفي قيام اى "خلافات ايديولوجية" داخل حزبهم ، لكن الاوصاف التي استخدمها كل فريق ضد الاخر قدمت صورة لهذا الحزب من وجهة نظر قادته والمسؤولين عنه. لقد وصف اسحق شامير، دافيد ليفي بانه "رجل شرير، وزعيم جماعة عديم الذمة" ، كما وصف المجموعة التي تؤيد شارون – ليفي بانها مجموعة من المجرمين ، ووصف المؤتمر بانه سيرك. وتحدث شامير ايضا عن الكراهية والحقد في عيون مؤيدى ليفي وعن جنون العظمة لدى ليفي وشارون. اما ارنس (شريك شامير) فقال بان مجموعة ليفي – شارون ، تتصرف مثل المافيا ، كما وصفها بانها "عناصر هدامة" .

اما ليفي فقال بانه فقد كل ثقة بشامير ووصفه بانه ماركوس جديد (بعد ديكتاتور الفلبين المخلوع) وعجوز هرم يجب ان يعود الى بيته . كما اكد "لا يمكن لهذا الهرم ان يتطلع الى رئاسة الحكومة".

هذا وحاولت صحيفة "هآرتس" تصوير مشكلة حزب حيروت فقالت ان "جوهر هذه المشكلة يكمن في جمهور واعضاء هذا الحزب الذى استوعب فقط ما له علاقة بالنغمة اليهودية المتطرفة التي تبناها قادته بمعاداة غير اليهود" واضافت "ان اعضاء حيروت يصفقون للذى يبشرهم بقوة الجيش ويستذكر امامهم العمليات العسكرية ويتمهد بالاستجابة لاحلام التوسع والسيطرة التي يطلقونها " .

هيئة إدارية جديدة لاتحاد الكتّاب

عقد اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة والقطاع يوم الجمعة الماضي ، في مجمع النقابات المهنية / بيت حنينا ، الاجتماع السنوى للهيئة العامة ، حيث تلي التقريران الادارى والمالي ، وتم بحث العديد من القضايا الخاصة بمسيرة الاتحاد ، وبحث التوصيات التي قدمتها الهيئة العامة .

وبعد الاقرار بما تقدم في الاجتماع تم انتخاب الهيئة الادارية الجديدة للاتحاد مؤلفة من سبعة اعضاء .

كما وجددت الهيئة العامة الثقة بلجنة العضوية في الاتحاد والمؤلفة من ، محمد البطراوى وصبحي الشحرورى ، و د.حنان ميخائيل .

هذا وعقدت الهيئة الادارية المنتخبة اجتماعا وزعت خلاله مناصب الهيئة الادارية وذلك على النحو التالي :-

- اسعد الاسعد / رئيسا .
- يوسف حامد / امينا للسر .
- فضل الربماوى / امينا للصندوق .
- نبيل الجولاني / مسؤولا للعلاقات الخارجية .
- جميل السلحوت / مسؤولا للنشر والمطبوعات .
- سميح فرج / منسقا للنشاطات
- وعبد الكريم قرمان / عضوا .

هذا وتقرر عقد ندوة خاصة للاتحاد في مطلع نيسان القادم لمناقشة الوسائل الكفيلة بتفعيل الحركة الادبية في المناطق المحتلة